



ذكرت مسودة تقرير سري لفريق خبراء تابع للأمم المتحدة أن سوريا ما زالت المقصود الرئيسي لشحنات السلاح الإيرانية، في انتهاك لحظر فرضه مجلس الأمن الدولي على صادرات السلاح من الجمهورية الإسلامية، نقلًا عن تقرير لوكالة "رويترز"، الخميس.

وإيران، مثلها مثل روسيا، واحدة من حلفاء قلائل ما زالت تحظى بهما الحكومة السورية في مواجهة 14 شهرا من المعارضة، التي تسعى للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

ووردت الأنباء عن تقرير الخبراء في وقت تحاول فيه طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية حل الخلافات بينهما بشأن كيفية تبديد المخاوف ذات الصلة بالبرنامج النووي الإيراني.

وتسعد إيران لمحادثات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والمانيا في العراق الأسبوع القادم.

وكشف التقرير الجديد، الذي قدمه فريق خبراء يتبعون سير العقوبات للجنة العقوبات على إيران في مجلس الأمن، أن الفريق أجرى تحريات بشأن 3 شحنات كبيرة غير مشروعة من الأسلحة الإيرانية أوقفت على مدار العام المنصرم.

ونذكر التقرير أن إيران واصلت تحدي المجتمع الدولي من خلال شحنات الأسلحة غير المنشورة، وتضمنت اثنان من هذه القضايا سوريا، وكذلك أغلبية القضايا التي حققت فيها اللجنة خلال مدة تفويضها السابقة، مما يسلط الضوء على أن سوريا ما زالت الطرف الرئيسي في شحنات السلاح الإيراني غير المنشورة.

وتضمنت الشحنة الثالثة صواريخ أفادت بريطانيا العام الماضي أنها كانت في طريقها إلى مقاتلي حركة طالبان في أفغانستان.

شحنات أسلحة منوعة

وقال فريق الخبراء إن أنواع الأسلحة، التي كانت إيران تحاول إرسالها إلى سوريا قبل أن تصادر السلطات التركية الشحنات، اشتملت على بنادق هجومية ومدفع رشاشة ومتفجرات وأجهزة تفجير وقذائف مدفعية من عيار 60 ملليمترًا و120 ملليمترًا ومواد أخرى.

وأوضح دبلوماسيون أن لجنة العقوبات على إيران التابعة لمجلس الأمن قد تعدل مسودة التقرير الذي أعده فريق الخبراء، قبل تقديمها إلى مجلس الأمن نفسه للنظر فيه.

ولم يتضح بعد الوقت الذي قد تستغرقه اللجنة قبل تقديم التقرير إلى مجلس الأمن. ولم يعلن تقرير الخبراء العام الماضي بشان إيران، بعد أن أعادت روسيا نشره.

المصادر: